

مقطع الثلث والربع وكذا مقطع الثلث وغيره فلذلك من تلك المقاطع خا
لا تكون المقاطع الاخر وكل ما يكون كذلك تكون تلك المقاطع موجودة
فيه بالفعل والا يلزم انصاف العدد من تلك الخواص فيكون ما يقبل
القسمة متقسما بالفعل متعدد بتعدد تلك الخواص العارضة لها
فيكون الجسم المقابل للقسم ليس بواحد بل يكون ذلك الجزء بالفعل
وهو المطلوب الوجه الثالث ان الماهية الشخصية التي للقيمين
المتفاضلين بالتقسيم كما لو الواحد اذا قسم بقسمين ان كانت حاصلة
بالفعل في ذلك الجسم الواحد قبل هذا التقسيم فهو المطلوب الذي هو
ان المقابل للقسم ليس بواحد ولم تكن هوية القسمين حاصلة
قبل التقسيم فيه بل حدثت بعد التقسيم لكان التقسيم اعدادا للجسم
الاول الواحد وحدث الجسمين الاخرين فعلى هذا الوجه يعرض برأس
اخر في سطح البحر الاول وجرح اخر لا يمتقي تعريف الاتصال بسبق ابرته
فتدفع في ذلك المتصل الواحد الاول وفاسده لا يخفى فثبت ان كل جسم
ليس بواحد متصلا بنفسه الامر كما هو عند الحسن بل الجسم مركب من
اجزاء موجودة فيه بالفعل وتلك الاجزاء التي ثبت انها موجودة فيه
بالفعل غير قابل للاقسام اصلا والا فلو كانت تلك الاجزاء قابلة
للاقسام بوجه لكانت الاجزاء اخر لا نه قد مر ان كل قابل للملا ففساد
ليس بواحد بل ذو اجزاء بالفعل فيكون للاجزاء بالفعل فيكون
الجسم مركب من اجزاء لا نهائية لانه ينقل الكلام الى جزء الجسم
فيقال لا يخلو ما ان لا يكون قابلا للاقسام بوجه وهو المطلوب
قبا بله وكل قابل للاقسام ليس بواحد بل ذو اجزاء بالفعل وهذا
فيلزم اما الاثر الثاني ما لا يقبل للاقسام وهو المطلوب او في تركيب
الجسم مما لا يتناهى وتركيبه مما لا يتناهى محال من وجهين الاول
كل عدد متناهيا كان او غير متناه فلوحة موجودة فيه بالفعل
واذا كان الواحد موجودا في كل عدد وان كان غير متناه فاذا اضمنا

من تلك الاحاد والاجزاء الغير متناهية ثمانية اجزا بحيث يكون في كل جهة
من الجهات الثلاثة التي هي الطول والعرض والعمق ومقدار انضمام احد
الجزئين الى الاخر فيحصل الطول ثمانين الى جنبه ما حتى يحصل العرض
ثمان اربعة اضعفوقها يحصل العمق يحصل جسم وهو جسم متناهى الاجزاء
بالضرورة اذا اجزاه لان يدعي ثمانية ثمانية ثمانية المقدرات ايضا وبخ
تكون نسبة حجم ذلك الجسم المتناهى الاجزاء الى حجم سائر الاجسام المولفة
من اجزاء غير متناهية نسبة متناهى المقدرات الى متناهى المقدرات لان حجم
كل منها متناهى لوجوب تنهاى الابعاد لكن ازدياد حجمه في اجسام بازياد
التأليف والنظم مفيد المقدار فيكون ازدياد الحجم انما هو بازياد
الاجزاء لان حجم المؤلف من الاجزاء هو حجم الاجزاء المولفة المقتضية لازدياد
حجمه واذا ثبت جسم متناهى الاجزاء انما هو متناهى المقدرات ولو كان
جسم متناهى المقدرات مركبا من اجزاء غير متناهية كما في الجسم المؤلف
مالا يتناهى من الاجزاء نسبة حجم متناهى الى حجم غير متناهى لما علم ان نسبة
نسبة احاد كل جسم الى احاد جسم اخر كمنسبة مقدار الى مقدار اخر
اذا مقدارها نمايز يزيد بزيادة الاجزاء كما عرفت واللام يكن التأليف
مفيدا للمقدار لكن نسبة مقدار احدها الى مقدار الاخر نسبة متناه
الى متناه وتكون نسبة اهدهما الى احاد الاخر كذلك نسبة متناه
الى متناه وتكون نسبة الاحاد الى الاحاد نسبة متناه الى غير متناه
باطل لا يلزم منه ان تكون نسبة المتناهى الى غير المتناهى كمنسبة
المتناهى الى المتناهى الوجه الثاني من الوجهين الدالين
على متناه تركيب الجسم من اجزاء موجودة فيه بالفعل غير متناهية
موجودة فيه بالفعل لا يمنع قطع المسافة المعينة المتناهية في زمان
متناهى لكن الثاني ظاهرا لظلاله بان الجسم لا يمكن المسافة على هذا
التقدير يكون مركبة من اجزاء غير متناهية موجودة فيها بالفعل
واذا كان كذلك لا يمنع قطعها في زمان متناهى لتوقف قطع المسافة